



الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١١/٢٥
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٦
رقم الايداع الوطني / 2019/ 2375 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

جدلية المصلحة والقيم في التدخل الدولي الإنساني: قراءة في ضوء نظريات العلاقات الدولية

The Dialectic of Interests and Values in International Humanitarian Intervention: An Analysis through the Lens of International Relations Theories

أ.د. اسراء شريف جيجان

Prof. Dr. Israa Sharif Jijan

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

israashareef@coeduw.uobaghdad.edu.iq

الباحثة سري رعد خليل خماس

Sura Raad Khalil Khamas

sora.raad1201a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI

Academic Scientific Journals

<https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229>

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع التدخل الدولي الإنساني بوصفه نقطة التقاء بين عالم الأخلاق والمبادئ من جهة، وعالم السياسة والقوة من جهة أخرى. وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة الجدلية بين مفهومي "المصلحة الوطنية" و"القيم الإنسانية" وأثر هذه الجدلية في توجيه السلوك الخارجي للدول في النظام الدولي المعاصر. تسلط الدراسة الضوء على تباين المواقف الدولية تجاه التدخل؛ بين الاتجاه الذي يعدّه واجباً أخلاقياً وضرورة إنسانية لإنقاذ الأرواح في مواجهة الانتهاكات الجسيمة، وبين الاتجاه الذي يربط التحرك العسكري بالحسابات الاستراتيجية الدقيقة والأجندات الوطنية الخاصة، مفترضةً أن الاعتبارات الأخلاقية غالباً ما تتقاطع مع المصالح السياسية ولا تعمل بمعزل عنها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية، المدرسة الانكليزية، المصلحة الوطنية.

Abstract :

This study addresses the subject of International Humanitarian Intervention as a critical intersection between the realm of ethics and principles on one hand, and the realm of politics and power on the other. The research aims to analyze the dialectical relationship between "National Interest" and "Human Values" and the impact of this dialectic on guiding the foreign behavior of states in the contemporary international system. The study highlights the disparity in international positions regarding intervention; examining the perspective that views it as a moral obligation and humanitarian necessity to address gross violations, versus the perspective that links military action to precise strategic calculations and national agendas. The study posits that moral considerations often intersect with political interests and do not operate in a vacuum.

Keywords: Foreign Policy, Realism, Liberalism, The English School, National Interest

المقدمة:

يحتل موضوع التدخل الدولي الإنساني مساحة واسعة في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، كونه يمثل نقطة التقاء حرجة بين عالم الأخلاق والمبادئ من جهة، وعالم السياسة والقوة من جهة أخرى. وتكتسب دراسة هذا الموضوع أهمية متزايدة في ظل التحولات التي شهدتها النظام الدولي، حيث لم تعد تحركات الدول وتفاعلاتها العسكرية تُقاس فقط بمعايير التوسع والنفوذ التقليدية، بل دخلت "القيم الإنسانية" كفاعل مؤثر ومحدد جديد في توجيه السلوك الخارجي للدول. تتناول هذه الدراسة جدلية العلاقة بين "المصلحة"

و"القيم" في مسألة التدخل، وهي جدلية تعكس التباين في تفسير السلوك الدولي. فمن ناحية، تبرز المواقف التي تنظر إلى التدخل كواجب أخلاقي وضرورة إنسانية تملئها الكوارث والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مما يستدعي تحركاً دولياً لإنقاذ الأرواح بصرف النظر عن الحسابات السياسية. ومن ناحية أخرى، تبرز الرؤى التي تربط أي تحرك عسكري دولي بحسابات دقيقة للمنافع والمكاسب الاستراتيجية، معتبرة أن الدول لا تتحرك في الفراغ، وأن الاعتبارات الأخلاقية غالباً ما تتقاطع مع الأجندات الوطنية الخاصة.

أهمية البحث:

تكمن في محاولة فض الاشتباك النظري بين المدارس الثلاث، وإبراز دور المدرسة الإنجليزية كجسر يربط بين تشدد الواقعية ومثالية الليبرالية. وتتبع من حاجة المجتمع الدولي لفهم الدوافع الحقيقية (المعلنة والخفية) التي تحرك الدول الكبرى للتدخل في النزاعات الراهنة، مما يساعد في التنبؤ بالسلوك الدولي.

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية حول "القدرة التفسيرية" للنظريات في ظل التناقض الظاهري بين "السيادة" و"حقوق الإنسان". "يقع التدخل الدولي الإنساني في منطقة التوتر الشديد بين مبدأ 'السيادة الوطنية' المقدس تقليدياً، ومبدأ 'عالمية حقوق الإنسان' الصاعد حديثاً. وفي خضم هذا التوتر، تبرز الإشكالية الرئيسية في التساؤل التالي:

إلى أي مدى تتجح نظريات العلاقات الدولية (الواقعية، الليبرالية، والمدرسة الإنجليزية) في تقديم تفسير متكامل لظاهرة التدخل الدولي الإنساني يفكك جدلية 'المصلحة القومية' و'القيم الأخلاقية'؟
الأسئلة الفرعية:

- كيف تفسر المدرسة الواقعية التدخل الإنساني كأداة للقوة والمصلحة؟
- ما هو المنطق الليبرالي في شرعنة التدخل استناداً إلى القيم والمؤسسات؟
- كيف تقدم المدرسة الإنجليزية مقارنة توفيقية بين ضرورات "نظام الدول" ومتطلبات "العدالة الإنسانية"؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مركبة مفادها أن: "ظاهرة التدخل الدولي الإنساني لا يمكن فهمها من خلال منظور أحادي؛ فبينما تكشف 'الواقعية' عن الدوافع الكامنة المستندة للمصلحة والقوة، وتوفر 'الليبرالية' الغطاء الشرعي والقيمي عبر المؤسسات، تأتي 'المدرسة الإنجليزية' لتقدم الإطار الأكثر شمولاً الذي يوازن بين ضرورات الحفاظ على النظام الدولي والواجب الأخلاقي تجاه الإنسانية."

منهجية البحث:

سيعتمد البحث على تكامل منهجي بين:

- المنهج الوصفي التحليلي: لتوصيف وتحليل المقولات الفكرية لكل نظرية بخصوص التدخل.
- المنهج المقارن: للمقارنة بين التفسيرات الثلاثة وتحديد نقاط الالتقاء والاختلاف والمفاضلة بينها.

المطلب الاول

النظرية الواقعية

ينظر الاتجاه الواقعي إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات صراع ، ومن أجل القوة على عكس الإتجاه الأخلاقي، الذي يدعو إلى أخلقة العلاقات الدولية من خلال الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والمتمثلة في نشر السلم والأمن العالميين، رافضا بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات(دان ٢٠١٦، ١٨٠)

فالواقعيون يرون أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان، دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ، وإثبات الذات، فضلا عن ذلك ينطلق الواقعيون في دراستهم للظواهر السياسية من الواقع الدولي المعاش، أي دراسة ما هو كائن فعلا، فالطبيعة البشرية التي تتصف بمنظورها بصفة الأنانية (Waltz 1979) (153) وذلك لضمان بقائها ككيان ذي سيادة وضمان استقلالها السياسي وسلامة أراضيها في ظل نظام دولي فوضوي، لا توجد سلطة مركزية تحمي الدول من بعضها البعض.

لذا، يتعين على كل دولة -لأجل الاستمرار في الوجود- أن تعتمد على ذاتها؛ إذ يظل التعاون بين الدول محدوداً، انطلاقاً من هواجس العيش والريية، وما يترتب عليها من انعدام دائم للمصداقية، الأمر الذي يُفضي إلى بروز 'معضلة أمنية' مستمرة ما دام الشك والريية قائمين ما بين الدول (زينل ٢٠٢١، ١١٢). ويصف التقليد الواقعي العلاقات الدولية بأنها صراع بين الدول، حيث تستبعد مصلحة كل دولة مصالح أي دولة أخرى. ومن منظور الواقعية، تتمتع الدول بحرية السعي لتحقيق أهدافها دون أي قيود أخلاقية أو قانونية (Bull 2012, 12-13) ويرجع مورغنثاو القوانين الموضوعية للسياسة إلى الطبيعة البشرية ويزعم أن رجل الدولة يتخذ قراراته بشأن قضايا السياسة الخارجية بناءً على نظرية الاختيار العقلاني التي تُقلل المخاطر وتُعظم الفوائد. وتتخذ القرارات بناءً على تقييم مدى تأثير هذه السياسة على قوة الأمة. لذا، يُعتقد أن رجل الدولة يفكر ويتصرف وفقاً لمبدأ المصلحة وهو ما يُعرف بالقوة (Morgenthau 1985) ، ويُعتبر تعظيم مصلحة الدولة في بيئة دولية فوضوية ومُهددة الخيار الوحيد لضمان بقاء الدولة.

ومن خلال كل هذا تتظر الواقعية لمسألة حقوق الإنسان على أنها، ليست إلا مجرد فكرة غريبة لانه الدول تتدخل في شؤون الدول الأخرى، متى ما رأت في ذلك التدخل يهدف الى تحقيق مصالحها، وتحجم عن التدخل إذا لم يحقق مصالحها، ثم يصبح مبدا عدم التدخل ليست ذي قيمة في العلاقات الدولية ما بين الدول (الجندي ٢٠٠٧، ١٣٣).

كما اشار ميرشايمر ان الواقعيون يعتقدون ان القوى العظمى تسعى إلى تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية وإبقاء الدول الأخرى تحت السيطرة لمنعها من تغيير ميزان القوى لصالحها (Mearsheimer 2007) ورغم أن ميرشايمر يؤيد فكرة أن الدول مستعدة لاكتساب أكبر قدر ممكن من القوة واستخدام الحروب لفرض سيطرتها على دولة منافسة وتعزيز أمنها، إلا أنه يؤكد أيضاً على أن الاعتبارات الأيديولوجية أو الاقتصادية بالغة الأهمية، إلى جانب الأمن، كقوة دافعة وراء قرار الحرب (عبد الرحمن ٢٠٠٤، ٥١) فإن من حق الدول الأخرى أن تتمسك بحق اكتسابها القوة من أجل البقاء وأن تفسر سلوك المجتمع الدولي ضدها بالتهديد لمصالحها القومي (محمد ٢٠١٠) لذا يرى الواقعيون أن عالم ما هو قائم يجسد حقيقة أن المجتمع الدولي هو مجتمع دولاً ذات سيادة ويسبب حتمية وجود الدولة وحرصها الشديد على ضمان هذا الوجود وحمايتها فان استمرارها يكون طبيعي أن تتبع سياسات وذلك لآجل تحقيق الغاية المطلوبة لأن وجود الدولة وحماية كيانها يمثل مصلحة عليا لا تدانيها أي مصلحة أخرى. فان النظرية الواقعية تتحفظ بالتدخل التي يستهلك قوة الدولة، لأنها وصفت النظام الدولي بانه نظام فوضوي

(Pevehouse 2006, 72) لا توجد فيه سلطة عليا تحمي الدول من بعضها يتعين على كل دولة أن تستمر في الوجود والبقاء والاعتماد على ذاتها بالأخص أن الأخلاق في العلاقات الدولية تخضع لظروف المكان والزمان، فإن شكلت عائق أمام تحقيق الأهداف للدولة من خلال تعزيز قوتها في نظاما يعاني من ندرة مصادر القوة فإن عليها أن تتخلى عن المبادئ الأخلاقية (Morgenthau 1960, 5)، وألا تتدخل الا لآجل حماية المصالح الوطنية، لذا يتوجب على الدول في اعادة النظر من خلال تحمل جميع التزاماتها الدولية، وتكف من تحمل أعباء تضعف مكانتها، ولا تتدخل الا لآجل حفظ الاستقرار الدولي ومنع تصاعد ظاهرة العنف التي يضر في مصالحها الوطنية، كما يتوجب عليها الحافظ على مبدأ السيادة الوطنية، ويقلل من تكاليف التدخل الإنساني في كثير من الأحيان وفي المقابل محاولة للتخفيف من حدة الريبة.

وتأمين تجاوز معضلة الغش والمعضلة الامنية ما بين الدول (دان ٢٠١٨، ٢١٨)، وبهذه الرؤية فأنا نستخلص الواقعيون يرون ان العلاقات الدولية لعبةً صفريةً بين دولٍ تتنافس على النفوذ لضمان بقائها الوطني، وتأمين مصالحها الوطنية وتعزيزها في علاقتها بالآخرين، وفي محاولة لتفسير سبب تدخل الدول

في الصراعات الداخلية، يربط النموذج الواقعي قرارات القوى الإقليمية والعالمية بالتدخل أو عدم التدخل في الصراعات الداخلية، واختيار طرفٍ لدعمه، بما يساعدها على تحقيق مصالحها الوطنية الاستراتيجية أي بما يحقق اهدافها.

المطلب الثاني

النظرية الليبرالية

تعود بداية ظهور النظرية الليبرالية إلى المدرسة الطبيعية، التي سادت أفكارها في فرنسا خلال القرن الثامن عشر والتي جعلت للإنسان حقوقاً طبيعية مقدسة (عبد الرحمن ٢٠٠٤، ٥١) التي وضعتها في مكانة عليا في المجتمع، فهي اقدمت المصلحة الشخصية على حساب المصالح، جاءت النظرية الليبرالية نقيضاً للنظرية الواقعية في تفسيرها للسياسة الدولية وللصراعات الصفرية ما بين الدول من خلال تفسيرها للتدخل الدولي الإنساني، فهي من النظريات التي لا تكتفي بتفسير والعمل على فهم واقع العلاقات الدولية بل تدعي ان الروابط الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية التي تربط ما بين الافراد تتيح فرصة للتعاون (Bull 2012, 24-25) وتشكيل واقع دولي جديد أكثر سلماً وأقل حروباً، فالنظرية الليبرالية تنطلق من منظور يحمل الضرورات الاخلاقية التي تقيد افعال الدول لأنه وجود التفاعل والتعاون ما بين الدول يمكنها من تحقيق الامن والسلام اذ تؤكد نشر تلك التفاعل داخل الدول فستصبح قادرة على إنشاء وضع دولي جديد يسوده السلام، ويؤمنون الليبراليون بأن القوة المادية ليست العامل الوحيد والمحدد في العلاقات الدولية (Terriff and Croft 1999, 46)، بل يؤكدون على دور المؤسسات الدولية في تعزيز وإرساء علاقات سلمية ما بين الدول من خلال التخفيف من آثار الفوضى القائمة في النظام الدولي، ويتفق الليبراليون بأن الدول التي تتمتع بالديمقراطية واقتصاد السوق الحر فهي تتمتع اذاً ببيئات سياسية أكثر ملاءمة للسلام. وقد فسرت ذلك النظرية الليبرالية بظاهرة السلام الديمقراطي والتي عادة يكون في تلك البيئات انعدام للحروب والصراعات بين الدول الليبرالية الديمقراطية وان الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها عادة (Slaughter 2011)

واعتبرت النظرية الليبرالية الفرد المحور الأساسي التي تدور جميعه كل المعطيات الاقتصادية والسياسية (بيليس وسميث ٢٠٠٤، ٣١٨). تذهب الرؤية الليبرالية إلى أن الدولة ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة وجدت لإكمال نواقص الجنس البشري وتحقيق غاياته السامية؛ فهي تنظر لمفهوم حقوق الإنسان من منطلق الحقوق الطبيعية للفرد، والتي يستمد منها إنسانيته وتكفل كرامته الأصلية (السامرائي

٢٠١٢، ١١٥). ويتجلى دور الدولة في هذا السياق من خلال صياغة نظامٍ سياسيٍّ يضمن الرفاهَ لأفراد المجتمع، ويوفّر الحماية اللازمة لحقوقهم الأساسية التي لا يجوز المساسُ بها (العداوي ٢٠١٧، ٨٨). ولا يمكن تحقيق تلك الحماية، في المنظور الليبراليِّ المعاصر، إلا من خلال تبني النموذج الديمقراطيِّ الذي يستند إلى مبدأ 'السيادة الشعبية'؛ فحقوق الإنسان هي جوهر النظام الديمقراطيِّ وغاية القانون الأسمى (الدوري ٢٠١١، ٤٢). وبناءً على ذلك، فإنَّ شرعية الدولة في العرف الدوليِّ باتت مشروطةً بمدى التزامها بهذا العقد الأخلاقيِّ مع مواطنيها؛ فإذا ما تحولت الدولة من حامٍ للحقوق إلى منتهكٍ لها، فإنَّ مفهوم السيادة التقليديِّ يتراجع أمام مقتضيات 'الأمن الإنسانيِّ' (الركابي ٢٠١٤، ٥٦).

إنَّ هذا الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والحماية الإنسانية هو الذي يمنح المجتمع الدوليِّ مسوغاً قانونياً وأخلاقياً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تشهد نزاعاتٍ مسلحةً أو قمعاً نظامياً (شيال ٢٠١٥، ١٢٠). حيث يتمُّ توظيف هذه المبادئ الليبرالية لإعادة هندسة الأنظمة السياسية بما يتوافق مع المعايير الدولية، مما يجعل من حقوق الإنسان أداةً مركزيةً في استراتيجيات إدارة الصراع الدوليِّ المعاصر وشرعنة التدخلات الكبرى تحت غطاء نشر القيم الديمقراطية وصيانة السلم العالميِّ (المختار ٢٠١٦، ٩٥). "وتمثّل هذه المسلمة مرتكزاً أساسياً لتسوية التدخلات الإنسانية، وإطاراً لتحقيق الإجماع الدوليِّ حيال التدخل المشروع لحماية 'الأمن الإنسانيِّ'؛ إذ تقوم على رؤية مفادها أن: التدخل الإنساني، والتحول الديمقراطي، وصيانة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتكريس سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، لا تقلُّ أهميةً عن قضايا ضبط التسليح ونزع السلاح في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين (الساعدي ٢٠٢١، ٥٥)، لذا تلتزم الليبرالية بمبدأ أن الحاجة الإنسانية تشكل الأساس الشرعي الوحيد للتدخل يدعي الليبراليون أن المعايير الدولية الجديدة تُعطي الأولوية لحقوق الأفراد وأمنهم. لذا تُوفر حجة الأمن الإنساني إطاراً لتحقيق التدخل المشروع (Szende 2012, 63)، ويشرح دان بياجاز نهج مايكل دويل ثنائي المسار: ١- يُقيم المجتمع الليبرالي تحالفات مع دول أخرى متشابهة في التفكير، ويتبع سياسة دولية تهدف إلى تحقيق توازن القوى لاحتواء الدول الاستبدادية. ثانياً: يسعى المجتمع الليبرالي الحفاظ على سياسة توسعية لتوسيع نطاقها خلال الأدوات: الاقتصادية والدبلوماسية أو من خلال التدخل (Boke, 2019)، وأصبح على الدول الاعتماد على بعضها البعض في الجوانب الأمنية لتلبية احتياجاتها فأستطاعت التعاون الدولي الأمني، لأن أي سلوك غريب في إحدى الدول يؤثر على الدول الأخرى لهذا تدعوا الليبرالية إلى العالمية، من خلال نشر المؤسسات التي تحل محل الدولة، وذلك لأنها تعد الوجود الحقيقي هو الفرد وليس الدولة. وقد سوغت النظرية الليبرالية التدخل الذي يهدف إلى دعم شعب ما ومساعدته على تقرير مصيره وحكم نفسه بنفسه،

وتخليصه من الحكم الأجنبي المستبد، أو عندما ترتكب أعمال الإبادة الجماعية التي تصدم ضمير الانسانية (عبد الرحمن، ٢٠١٥، ٤٥).

لذا، انتقدت النظرية الليبرالية مبدأ السيادة وقاعدة عدم التدخل؛ إذ رأت أنّ السيادة ليست خيراً مطلقاً، بل تكمن قيمتها الوظيفية في حماية الشعوب من الاستبداد الداخلي والتدخل الخارجي في الشؤون الوطنية. فالدولة التي تتذرع بالسيادة لا تستحق الاحترام الدولي إلا ما دامت تفي بالتزاماتها في حماية حقوق الإنسان لمواطنيها (جاسم ٢٠٢٢، ٣٨) ، فمن حقوقهم تشق سيادتها وعندما تنتهكها فإنه مطالبة الدولة بالسيادة الكاملة سوف تسقط عنها، ويصبح التدخل هنا ضروريا لكونه وسيلة لمنع الفوضى في عالم يهدده العنف والقتل الذي سرعان ما يؤدي الى الانتشار سريعا خارج الحدود للحفاظ على الأمن الإقليمي والعالمي. فالليبرالية تؤيد هذا النوع من التدخل وتعدّه تحديا لسيادة الدولة، التي تنتهك حقوق الإنسان المواطنين.

واخيراً يمكننا القول ان النظرية الليبرالية تقدم منظورا مختلفاً فيما يتعلق بدوافع تدخل الدول في النزاعات الداخلية و يُعارض هذا المنظور الافتراض الواقعي القائل بأن المصالح الوطنية هي الدافع الرئيسي لقرار التدخل. فمن وجهة نظر ليبرالية إذا أدى نزاع داخلي إلى إبادة جماعية، أو جرائم حرب، أو تطهير عرقي، أو جرائم ضد الإنسانية، أو كارثة إنسانية، فيجب على القوى العالمية التدخل للحفاظ على النظام الدولي، بغض النظر عن وجود مصالح وطنية أو استراتيجية، فمن حيث نظرتها للدولة، فهي ترى أن قيام الدولة مشروط بموافقة الأفراد أساسا، ومن أجل حماية حقوقهم، وحررياتهم الطبيعية، التي تنمي طاقاتهم الإنتاجية، وتحقق الرفاهية الخاصة لهم والرفاهية العامة للمجتمع، وهذا لا يحدث إلا إذا كانت العلاقات الدولية يسودها الوفاق لذا فهي تبيح استخدام القوة ضد الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان بشكل عام لأن السيادة تتأسس على اساس صورة عقد ما بين الحكومة والشعب على اساس احترام حقوق الانسان واي اخلال بهذا العقد من قبيل الحكومة فان التدخل الانساني هنا يكون واجبا لوقف تلك الانتهاكات.

المطلب الثالث

المدرسة الانجليزية

تُعد المدرسة الإنجليزية حلاً وسيطاً بين النظرية الواقعية والليبرالية من خلال تفسيرها الى المفهوم الرئيسي للمجتمع الدولي، ويصوّر المفهوم للمجتمع الدولي على أنه الحل الوسيط بين نظام دولي فوضوي تتنافس الدول فيما بينها سياسياً على السلطة والأمن، ومجتمع عالميا اخر والذي يُجسد القانون والسياسة أي بمعنى المجتمع الأخلاقي. وتركز تقاليد المدرسة الإنجليزية على مجموعة من المعايير والقواعد

والمؤسسات المشتركة التي تحافظ على الشعور بالمجتمع والنظام ما بين الدول المتنوعة سياسياً (Ralph 2013, 10)

ويعزز بول موقف المدرسة الإنجليزية بين التقليد الواقعي والليبرالي. فهو يجادل في القول بأنه المدرسة الإنجليزية تُعارض الحجج الواقعية الأساسية القائلة بأن الدول في صراع دائم على مصالحها، لكنها تُؤيد أنها مُلزَمة بالقيم الأخلاقية والقواعد والقوانين والمؤسسات المجتمعية التي تُشكلها التفاعلات المتبادل (Bull 25, 2012) فنقوم وجهة نظر بول للمجتمع الدولي على ثلاثة أسس جوهرية ومنها:

١- الشعور بالمصالح المشتركة والقواعد التي تُحافظ على الأهداف، والمؤسسات التي تُفَعّل دوماً هذه القواعد.

٢- ان المجتمع الدولي هو مؤسس المصالح والهوية المشتركة ما بين الدول وذلك من خلال المعايير والقواعد والمؤسسات المشتركة (Buzan, B,2004) ووفقاً لتعريف هيدلي بول للمجتمع الدولي: هو عندما تُشكل مجموعة من الدول، الواعيةً بمصالحها وقيمها المشتركة بمعنى أنها ترى نفسها ملتزمة بمجموعة مشتركة من القواعد وفي علاقاتها مع بعضها البعض، وتتشارك في عمل مؤسسات مشتركة (Bull 2012, 13)

وداخل المدرسة الإنجليزية، ثمة انقسام بين الباحثين المعروفين بالتعدديين والتضامنيين. يكمن هذا الانقسام في النظرية إلى حد كبير في كيفية تفسير شرعية التدخل الإنساني. يُصِرُّ التعدديون على ضرورة التزام المجتمع الدولي بالمعايير المعمول بها وعدم التدخل للحفاظ على النظام في المجتمع الفوضوي، بينما يدعو التضامنيون إلى التدخل الإنساني للحفاظ على النظام الدولي وحكم المجتمع الدولي (Bull,h,2012,160)، يشرح جيسون رالف مصدر التوتر بالإشارة إلى الجدل الدائر بين سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. ففي حين أن سيادة القانون الدولي تُعزز المساواة السيادية بين الدول، فإن هذا المفهوم يُفضي إلى التسامح مع الأنظمة غير الديمقراطية التي تُسيء إلى شعوبها

في حين أن المنظور التعددي يحظر التدخل الإنساني على أساس أنه ينتهك قاعدة سيادة الدول داخل المجتمع الدولي، فإن وجهة النظر التضامنية تفضل التدخل الإنساني من قبل المجتمع الدولي لفرض القانون الدولي بشكل جماعي في حالة انتهاك المعايير والقيم والاعتبارات الأخلاقية المشتركة (Spalding,2013). يجادل أصحاب نظرية التعددية بأن الدول متحمسة للتعاون ما لم تُنتهك معايير السيادة وعدم التدخل. وتفترض المدرسة الإنجليزية أن القواعد والأعراف المتفق عليها تُخفف من خطر البنية الفوضوية للمجتمع الدولي، وتُسهم في الحفاظ على النظام الدولي ويُنظر إلى الدول والمنظمات

جدلية المصلحة والقيم في التدخل الدولي الإنساني: قراءة في ضوء نظريات العلاقات الدولية

الباحثة سرى رعد خليل خماس أ.د. اسراء شريف جيجان

الدولية والمنظمات غير الحكومية على أنها الكيانات التي تُسهم في تشكيل وإدارة الأفكار والقيم والأعراف والمؤسسات المشتركة (Jude,2012)

ويجادل التعدديون أيضًا بأن الدول القوية التي تستجيب للأزمات الإنسانية بشكل انتقائي، غالبًا ما تكون مدفوعة بمصالحها الذاتية أكثر من الاهتمام الإنساني، وأن التدخل الإنساني غير مشروع لأنه ينتهك القاعدة الأساسية للسيادة.

على صعيد آخر، يذهب أنصار 'المدرسة التضامنية' إلى عدم جواز سماح المجتمع الدولي لمنتهكي حقوق الإنسان بالتذرع بمبدأ السيادة أثناء ارتكاب جرائم ضد شعوبهم؛ إذ يجادلون بأن حماية حقوق الإنسان تتقدم رتبة وتكتسب الأولوية على قاعدة السيادة وعدم التدخل، بوصفها التزاماً أخلاقياً وقانونياً عالمياً (عبد الحسن ٢٠١٩، ١٠٢). ويعتبرون التدخل الإنساني في حالات الطوارئ الإنسانية القصوى مسؤولية أخلاقية وحقاً قانونياً في التصرف (Bellamy 2003, 320) وتُركّز المدرسة الإنجليزية، بوصفها مقترناً وسيطاً في العلاقات الدولية، على العلاقة الجدلية بين متطلبات النظام الدولي ومقتضيات العدالة الإنسانية وبناء القواعد المنظمة للمجتمع الدولي (بول ٢٠١٤، ١١٢). إذ يدور النقاش المحوري داخل هذه المدرسة حول معضلة أخلاقية وسياسية: هل يُعد الاعتراف المتبادل بسيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل ركيزة مطلقة وغير قابلة للتفاوض للحفاظ على السلم العالمي؟ أم أنّ حماية حقوق الإنسان الأساسية في حالات الطوارئ الإنسانية القصوى تمنح الأولوية للتدخل الشامل كمسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي؟ (العامري ٢٠١٩، ١٥٤)

إنّ هذا الانقسام بين تيار 'التعدديين' الذين يقدسون السيادة، وتيار 'التضامنيين' الذين يدفعون نحو التدخل، يفتح الباب واسعاً أمام القوى الكبرى لتمارس نوعاً من الانتقائية في تطبيق المعايير الدولية (توفيق ٢٠١٤، ٨٩). وبذلك، تصبح القواعد التي تضعها المدرسة الإنجليزية لتنظيم المجتمع الدولي عرضةً للتوظيف السياسي؛ حيث يتم استدعاء 'العدالة الإنسانية' لتبرير التدخل في مناطق معينة، بينما يتم التمسك بـ 'النظام والسيادة' في مناطق أخرى تبعاً لحسابات القوة والمصلحة (الحياتي ٢٠٠٧، ٦٤)، وهذا ما يؤكد أنّ التدخل الإنساني في العرف الدولي المعاصر لم يعد مجرد استجابة أخلاقية، بل تحول إلى آلية قانونية وسياسية يُعاد تكيفها باستمرار لخدمة أغراض الهيمنة والاستقرار الذي تنتهده القوى الفاعلة في النظام الدولي (العطية ٢٠١٢، ٤٠٥). إنّ حماية الإنسان، في هذا السياق، تُستعمل كأداة لشرعنة تفويض سيادة الدول الضعيفة، مما يعيد إنتاج تراتبية القوة داخل المجتمع الدولي تحت غطاء القانون الدولي والقيم المشتركة (المالي ٢٠١٥، ٣١)

يدّعي التعدديون أن المجتمع الدولي يقوم على الاعتراف المتبادل الذي يسمح للدول بالسعي لتحقيق هويتها ومصالحها المتنوعة في إطار مؤسسات وظيفية وإجرائية (Bellamy 2003, 321) ويرى التعدديون أن التدخل الإنساني عمل غير مشروع يُفوّض أسس المجتمع الدولي بانتهاكه حق السيادة ومبدأ عدم التدخل يؤكد دان على المفهوم الأوسع الذي طرحه هيدلي بول للمجتمع الدولي، والذي يشمل التفاعل بين جهات فاعلة متعددة. ويُنظر إلى المجتمع الدولي على أنه نتاج التفاعل بين المنظمات غير الحكومية، والجماعات العابرة للحدود الوطنية ودون الوطنية، والأفراد، والمؤسسات، والمجتمع البشري الأوسع، بالإضافة إلى الدول، من منظور تاريخ (Dunne 2007)، وبالنسبة لطلاب المدارس الإنجليزية، يُعتبر الدبلوماسيون والقادة أيضاً فاعلين حقيقيين في المجتمع الدولي. لذلك، يُعدُّ فهم التصورات الذهنية والرؤى الاستراتيجية للدبلوماسيين والقادة تجاه العالم ركيزة أساسية لتفسير سلوك الدول وتوجهاتها نحو التدخل، كون هذه الرؤى هي التي تُحدِّد كيفية موازنة المصالح القومية مع الاعتبارات الإنسانية الدولية (الشمري ٢٠١٥، ٧٨) ن هذه الرؤية القيادية هي التي تسمح بتكثيف المبادئ الإنسانية لتتلاءم مع المصالح القومية العليا، حيث يتم إدراك الأزمات الدولية وتصنيفها تبعاً لمدى تهديدها أو خدمتها لتلك التصورات الاستراتيجية (سليم ١٩٩٨، ٢٠٥)، ومن ثم، فإن عملية 'التوظيف الدولي' تبدأ فعلياً من اللحظة التي يقرُّ فيها القادة إعطاء صبغة أخلاقية لقرارٍ سياسيٍّ أو عسكريٍّ بحتٍ، مما يبرز أثر المتغيرات النفسية والإدراكية في توجيه مسارات السياسة الخارجية نحو التدخل (الساعدي ٢٠١٤، ٩٢). وهذا التوجه يترجم كيفية استغلال القوى الكبرى للمنظومة القيمية الدولية كأداة لشرعنة نفوذها الكوني بما يتفق مع خرائطها الذهنية المسبقة لإدارة الصراعات (الهاشمي ٢٠١٦، ١٣٤). وبناءً عليه، تصبح المعايير الدولية الجماعية خاضعةً لعمليات تفسير انتقائية تُخدم بالضرورة الحفاظ على مكانة الدولة في الهرم الدولي (النعمي ٢٠١٢، ٥٥)، من خلال دراسة اللغة التي يستخدمونها والمبررات التي يستندون إليها في قراراتهم، مجالاً رئيسياً للدراسة في المدارس الإنجليزية. تمثلت المهمة الرئيسية للمدرسة الإنجليزية في فهم طبيعة المجتمعات الدولية ووظيفتها، وتتبع تاريخها وتطورها (Dunne 2007) وذلك بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان وصيانة قواعد القانون الدولي والمعايير الدولية الجماعية (حسين ٢٠١٧، ٤٥)، لذا تُركز المدرسة الإنجليزية على تحديد الخصائص التي تُشكل حدود الأنظمة التاريخية والمعيارية المختلفة إن منظور المدرسة الإنجليزية، باعتباره وسيطاً بين الواقعية والليبرالية، يرى أن المجتمع الدولي "إن المجتمع العالمي، الذي يتشكل على أسس الهوية المشتركة والمنظومة القيمية والأخلاقية فضلاً عن المصالح المتبادلة، بات يتحمل مسؤوليةً حتميةً للتدخل في الصراعات الداخلية.

الخاتمة :

يمكن القول ان النظريات المفسرة للتدخل الدولي الانساني يمكن تلخيصه بالاتي انه كل نظرية من نظريات العلاقات الدولية تكون كعدسة لرؤية وفهم وإعطاء معنى للحالات في العالم الحقيقي مع بيان ماهية نقاط القوة ونقاط الضعف وقوة توضيحية معينة، بينما ترى الواقعية أن القوة والنفوذ والمصالح الوطنية الاستراتيجية هي الدوافع الرئيسية لأي قرارات تدخل من قبل طرف ثالث، ولكن تدعو الليبرالية إلى تدخل القوى العالمية بغض النظر عن وجود مصالح وطنية أو استراتيجية في حال وقوع إبادة جماعية، أو جرائم حرب، أو تطهير عرقي، أو جرائم ضد الإنسانية، أو كارثة إنسانية. وتكون هنا المدرسة الانكليزية الوسيط بين الواقعية والليبرالية، فتعزز المدرسة الإنجليزية مفهوم المجتمع الدولي الذي يتحمل مسؤولية التدخل في النزاعات الداخلية لدعم حقوق الإنسان والقانون الدولي والمعايير الدولية الجماعية. ومن منظور المدرسة الإنجليزية، فإن الدوافع الرئيسية لتدخل المجتمع الدولي هو اساس الهوية المشتركة والقائمة على اساس القيم الأخلاقية العالمية وايضا الشعور بالمصالح المشتركة.

الاستنتاجات:

1. انتقائية التدخل الدولي :خلصت الدراسة إلى أن التدخل الإنساني لا يزال يخضع لمنطق "الانتقائية"، حيث تتحرك القوى الدولية في الحالات التي تتقاطع فيها المبادئ الأخلاقية مع مصالحها الاستراتيجية، مما يؤكد صحة الطرح الواقعي في أن المصلحة هي المحرك الأساسي للسلوك الدولي.
2. تحول مفهوم السيادة :استنتجت الدراسة أن السيادة لم تعد "مطلقة" كما كانت في نموذج وستفاليا، بل أصبحت "سيادة مشروطة" بمدى حماية الدولة لمواطنيها، وهو ما ينسجم مع طروحات المدرسة الإنجليزية حول "المجتمع الدولي" المسؤول.
3. تكامل المقاربات النظرية :أظهرت الدراسة أن أياً من النظريات الثلاث (الواقعية، الليبرالية، والمدرسة الإنجليزية) لا يمكنها وحدها تفسير ظاهرة التدخل؛ فالواقعية تفسر "متى وكيف" تتدخل الدول، بينما توفر الليبرالية والمدرسة الإنجليزية "الغطاء الأخلاقي والقانوني" لهذا التدخل.
4. توظيف القيم كأداة للقوة :تبيّن أن "القيم الإنسانية" غالباً ما تُستخدم كأداة للقوة الناعمة أو كذريعة قانونية لتبرير تدخلات تهدف في جوهرها إلى إعادة رسم موازين القوى أو تغيير أنظمة سياسية لا تتماشى مع توجهات القوى الكبرى.

التوصيات:

١. عقلنة منظومة اتخاذ القرار: توصي الدراسة بضرورة إيجاد آليات دولية أكثر شفافية داخل مجلس الأمن للحد من "الانتقائية" في التدخل، لضمان أن يكون إنقاذ الأرواح هو المعيار الحقيقي بعيداً عن حق النقض (Veto) والمصالح الضيقة.
٢. تعزيز دور المنظمات الإقليمية: تشجيع الاعتماد على المنظمات الإقليمية (مثل الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية) في قيادة عمليات التدخل الإنساني، كونها الأقرب جغرافياً وفهماً لتعقيدات الصراعات المحلية، مما يقلل من هواجس "الأجندات الخارجية".
٣. تقنين "المسؤولية عن الحماية": توصي الدراسة بتطوير معايير قانونية دولية واضحة ومُلزمة تُحدد متى وكيف يتم الانتقال من مرحلة "المسؤولية عن الحماية" إلى مرحلة "التدخل العسكري"، لمنع استغلال المبادئ الإنسانية لأغراض توسعية.
٤. تبني المقاربات التعددية في البحث: تدعو الدراسة الباحثين إلى ضرورة تبني مقاربات "تعددية" في تحليل الأزمات الدولية، وعدم الاكتفاء بنظرية واحدة، نظراً لتشابك الأبعاد الأخلاقية والسياسية في قضايا التدخل المعاصرة.

المصادر باللغة العربية:

١. بول، هيدلي. ٢٠١٤. المجتمع الفوضوي: دراسة في النظام العالمي. ترجمة: محمد صقر. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
٢. بيليس، جون، وستيف سميث. ٢٠٠٤. عولمة السياسة العالمية: مدخل إلى العلاقات الدولية. ترجمة: ونوس ونوس. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
٣. توفيق، سعد حقي. ٢٠١٤. التفاعلات الدولية في ظلّ المتغيرات العالمية. بغداد: مكتبة الذاكرة.
٤. جاسم، نوار محمد. ٢٠٢٢. "توظيف الأبعاد الإنسانية في الاستراتيجية الدولية تجاه الأزمات الإقليمية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
٥. الجندي، عبد الناصر. ٢٠٠٧. التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية. الجزائر: إيري جي إضافة دار النشر

جدلية المصلحة والقيم في التدخل الدولي الإنساني: قراءة في ضوء نظريات العلاقات الدولية

الباحثة سرى رعد خليل خماس أ.د. اسراء شريف جيجان

٦. حسين، حيدر علي. ٢٠١٧. "المسؤولية عن الحماية وأثرها في السيادة الوطنية: دراسات حالة مختارة". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
٧. دان، تيم، وميليا كوركي، وستيف سميث. ٢٠١٦. نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع. ترجمة: ديماء الخضرا. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٨. الدوري، شذى زكي. ٢٠١١. "حمية المدنيين في القانون الدولي الإنساني". مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد)، العدد ٤٣.
٩. الركابي، رعد عبد الجليل. ٢٠١٤. "أثر التحولات الدولية في مفهوم السيادة". مجلة الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، العدد ٥٨.
١٠. زينل، مهاد عبد الكريم. ٢٠٢١. "اتفاقيات ضبط التسليح وأثرها في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بعد عام ٢٠٠١". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
١١. الساعدي، حيدر علي. ٢٠٢١. "أثر القيم والأعراف الدولية في صياغة السلوك السياسي للدولة: دراسة في النظرية البنائية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
١٢. الساعدي، سعدون. ٢٠١٤. "الأبعاد القانونية والسياسية للتدخل الدولي الإنساني". مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد)، العدد ٤٨.
١٣. السامرائي، قحطان أحمد. ٢٠١٢. *العلاقات الدولية: دراسة في الأصول والواقع*. بغداد: جامعة بغداد.
١٤. سليم، محمد السيد. ١٩٩٨. *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
١٥. الشمري، مازن إسماعيل. ٢٠١٥. "التدخل الدولي الإنساني وتوظيفه الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
١٦. شيال، عزيز جابر. ٢٠١٥. *استراتيجيات إدارة الصراع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة*. بغداد:
١٧. العامري، رعد جاسم. ٢٠١٩. "جدلية السيادة وحقوق الإنسان في النظام الدولي الجديد". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
١٨. عبد الحسن، ميثم منفي. ٢٠١٩. "إشكالية السيادة والتدخل الدولي الإنساني في عالم متغير". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
١٩. عبد الرحمن، محمد يعقوب. ٢٠٠٤. *التدخل الإنساني في العلاقات الدولية*. ط ١. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٢٠. العرداوي، خالد عليوي. ٢٠١٧. *إشكالية التدخل الدولي الإنساني في الفكر السياسي المعاصر*. بيروت: دار الرافدين.
٢١. العطية، عصام. ٢٠١٢. *القانون الدولي العام*. بغداد: جامعة بغداد.
٢٢. فهمي، عبد القادر محمد. ٢٠١٠. *النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية*. ط ١. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
٢٣. لحيثي، وليد. ٢٠٠٧. "أثر التدخل الدولي في السيادة الوطنية". مجلة الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، العدد ٣٤.
٢٤. المختار، أحمد علي. ٢٠١٦. *بور المنظمات الدولية في حماية حقوق الإنسان*. عمان: دار دجلة.

جدلية المصلحة والقيم في التدخل الدولي الإنساني: قراءة في ضوء نظريات العلاقات الدولية

الباحثة سرى رعد خليل خماس أ.د. اسراء شريف جيجان

٢٥. الميالي، أحمد. ٢٠١٥. "مستقبل الدولة الوطنية في ظلّ التحولات الدولية المعاصرة". مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد)، العدد ٥٠.

٢٦. النعيمي، أحمد نوري. ٢٠١٢. "التوظيف السياسي لمنظومة حقوق الإنسان". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٨.

٢٧. الهاشمي، علياء محمد. ٢٠١٦. "التوظيف السياسي للمبادئ الإنسانية في السياسة الخارجية الأمريكية". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Bellamy, Alex J. 2003a. "Humanitarian Intervention and the Three Traditions." *Global Society* 17 (1): 31–53.
2. Bellamy, Alex J. 2003b. "Humanitarian Responsibilities and Interventionist Claims in International Society." *Review of International Studies* 29 (3): 321–340.
3. Boke, Cem. 2019. "Third-party Intervention to Civil Wars: Realist, Liberalist and English School Theoretical Perspectives." *International Strategic Studies Group*. April 11. <https://behorizon.org/third-party-intervention-to-civil-wars-realist-liberalist>.
4. Bull, Hedley. 2012. *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*. 4th ed. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
5. Buzan, Barry. 2004. *From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation*. Cambridge: Cambridge University Press.
6. Dunne, Tim. 2007. "The English School." In *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, edited by T. Dunne, M. Kurki, and S. Smith. Oxford: Oxford University Press.
7. Goldstein, Joshua S., and Jon C. Pevehouse. 2006. *International Relations*. 7th ed. London: Pearson Longman.
8. Jude, S. 2012. *Saving Strangers in Libya: Traditional and Alternative Discourses on Humanitarian Intervention*. [Research Paper/Thesis.]
9. Mearsheimer, John J. 2007. "Structural Realism." In *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, edited by T. Dunne, M. Kurki, and S. Smith. Oxford: Oxford University Press.
10. Morgenthau, Hans J. 1960. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 3rd ed. New York: Alfred A. Knopf.
11. Morgenthau, Hans J. 1985. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 6th ed. New York: McGraw-Hill.
12. Ralph, Jason. 2013. "The Liberal State in International Society: Interpreting Recent British Foreign Policy." *International Relations* 28 (1): 3–24. <http://doi.org/10.1177/0047117813486822>.
13. Slaughter, Anne-Marie. 2011. "International Relations, Principal Theories." In *Max Planck Encyclopedia of Public International Law*. Oxford: Oxford University Press.
14. Spalding, L. J. 2013. "A Critical Investigation of the IR Theories that Underpin the Debate on Humanitarian Intervention." *International Public Policy Review* 7 (٢)

جدلية المصلحة والقيم في التدخل الدولي الإنساني: قراءة في ضوء نظريات العلاقات الدولية
الباحثة سرى رعد خليل خماس أ.د. اسراء شريف جيجان

15. Szende, Jennifer. 2012. "Selective Humanitarian Intervention: Moral Reason and Collective Agents." *Journal of Global Ethics* 8 (1). <http://doi.org/10.1080/17449626.2011.635679>.
16. Terriff, Terry, Stuart Croft, Lucy James, and Patrick M. Morgan. 1999. *Security Studies Today*. Cambridge: Polity Press.
17. Waltz, Kenneth N. 1979. *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley.